

# «المستقبل» يسعى لتأسيس علاقة جيدة مع «الوطني الحر».. وإيران تدرك أين تكمن مصالحها

## فوز المالكي يمكنه من تشكيل حكومة غالبية قوية... وغياب الوعي السياسي لثروات العراق يؤدي إلى إضعاف اقتصاده



الانتخابات الرئاسية في لبنان والانفتاح السعودي - الإيراني ونتائج الانتخابات العراقية ومكافحة الإرهاب في المنطقة والوضع المتفجر في ليبيا شكلت محاور نقاش أساسية في البرامج السياسية على القنوات الفضائية أمس.

تركز الحديث في موضوع الانتخابات الرئاسية اللبنانية حول بوادر التقارب التي يحكى عنها بين تيار المستقبل وتيار الوطني الحر. فتأمين النصاب بات الأمر الأهم بالنسبة لجميع الأفرقاء، إن تجدر الإشارة إلى أهمية التخلي عن المشاحنات السياسية في سبيل تأمين رئيس توافقي خلال المهلة الدستورية، فالمستقبل يدرك اليوم من هو الرئيس الأقوى على الساحة المارونية. كما أن المطلوب اليوم من جميع النواب أن يقوموا بواجباتهم تجاه لبنان لجهة انتخاب رئيس قوي توافقي قادر على تقريب اللبنانيين من بعضهم بعضاً، كما أن من أولويات المرحلة المقبلة هو تغيير النظام اللبناني الفاسد لنظام جديد يسمح بالدخول بمرحلة انتقالية واضحة ليست مبهمة ترجع البلاد إلى الوراء.

يظهر اليوم اهتمام كبير من جانب لبنان وسورية وليبيا والعراق في تطهير البلاد من الإرهاب الذي بات مثل الوباء، فاليمين يعتمد في المقام الأول على قدرات القوات المسلحة والأمن اليمني في مكافحة هؤلاء، فهذه القضية وطنية تهم أمن اليمن في المقام الأول وتهم أمن المنطقة والعالم، ومن هذا المنطلق فإن الحكومة اليمنية تتمنى على هؤلاء الدخول في برامج التأهيل التي تعدها الحكومة، ولكن عمليات الاغتيالات التي يتعرض لها ضباط الأمن وضباط الجيش والعمليات الحكومية مستمرة والتي يريد من خلالها الإرهابيون أن يستعرضوا بها القوة فقط، ولكن لا تؤدي إلى نتائج سوى إثارة الفوضى والضجة الإعلامية، وهذا الذي دفع القوات المسلحة في نهاية الأمر إلى التدخل.

ومن الوضع المتزامن في اليمن إلى نتائج الانتخابات العراقية، حيث حصل المالكي على 94 مقعداً في البرلمان العراقي وسيتمكن من تشكيل وزارة وفقاً للأطروحة التي جاء بها، وهي حكومة غالبية قوية تستطيع أن تتخذ قرارات، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى كسر الجمود السياسي الذي مرت به العملية السياسية خلال الفترة الماضية. إلى ذلك فإن تقليد الأكراد في الحصول على المنصب الرئاسي يواجه رفضاً لدى السنة العرب الذين لا يريدون الاستمرار بهذا التقليد، وبالتالي لا بد من المداورات في هذا المنصب، إضافة لمنصب وزير الخارجية الذي سيكون محطاً للنقاشات أيضاً.

أما عن الوضع الاقتصادي السيء في العراق الذي لم يعد يحتمل المجازفات في حين لا بد من وضع قانون للنظف، على رغم تداور الحكومات العراقية إلا أنه لم تقم أي حكومة بوضع سياسات تنمية تحسن الوضع القائم في البلاد وتسهل حياة الناس، إلى ذلك لا يوجد وعي لثروات البلاد وهذا ما يضعف الاقتصاد أكثر، فالإقتصاد العراقي يعتمد على النفط فقط، إضافة إلى تزعر الأمن في المناطق العراقية في حين يتوجب على الحكومة وضع خطة أمنية للبلاد.

تعاني ليبيا من سلسلة مشاكل تركّزت حولها الحوارات السياسية، فالمشهد السياسي الليبي مرتبك، والوضع الاقتصادي سيء، فإن المطالب الشعبية اليوم هي دليل على إدراك الشعب الليبي لما يحصل. كما أن الحكومة الليبية تتحدث عن تشريع قوانين لكنها حتى اليوم لم تقم بتشريع أي قانون، ولم تحافظ على حقوق الإنسان ولم تحم الشعب الليبي، إلى ذلك فإن المؤتمر العام منذ سنتين لم يحقق أي شيء.



### مراد «أن بي أن»: المرحلة المقبلة ستكون لمكافحة الإرهاب

رأى الوزير السابق عبد الرحيم مراد أن «من المستحيل أن يأخذ سعد الحريري قراره من دون السعودية وأميركا، لذلك جرى النفي اليوم بأن الحريري قد وعد بتأييد العماد ميشال عون».

وأضاف: «إذا لم يتم تغيير هذا النظام الفاسد في لبنان فلن يكون هناك أي تقدم، وإذا كانت هناك ضرورة لدور لأحد في لبنان فيجب أن يكون لسورية نظراً للأمر المشترك والجوار». وأشار إلى أن «اللقاء الإيراني - السعودي يمكن أن يساعد وهو إيجابي، وهناك مصلحة لإيران أن تستقر الأمور وتامل في أن يكون هناك تفاهم سعودي - إيراني، وتغيير السعودية سياستها، خصوصاً في لبنان ومع الوضع السني بالذات، وأن لا تكون السعودية طرفاً مع أحد. لا يوجد شيء اسمه تنازلات بل هناك تفاهم وتوافق على أي رئيس قادم، والغول الإرهابي الذي زرعه أميركا بالتعاون مع إسرائيل والمنظمة هو تهديد وللحكومة وتدبير للجيش والبلدان العربية وإعطاء صورة سوداء عن الإسلام، كل ذلك نجحوا فيه ما عدا الثورة الأخيرة في مصر وصمود الجيش السوري فقد فشلوا بهما في المنطقة».

وأكد أن «المرحلة المقبلة ستكون لمكافحة الإرهاب، مشيراً إلى أن «الانتخابات في سورية ومصر والعراق مترابطة وجميع الخلافات المقبلة أولويتها مكافحة الإرهاب». وأشار إلى أن «الانتخابات في سورية معروفة سلفاً والرئيس بشار الأسد موجود ولا داعي للانتظار في لبنان، وعلى رغم ذلك من المفروض أن تبقى سورية لها الدور الأساسي في لبنان». وأضاف: «إن فكرة التمديد للرئيس ميشال سليمان غير واردة وسليمان هو طرف وليس جديداً وكل المؤشرات تقول إن التمديد غير وارد، وتبقى هناك مفاجآت غير محسوبة، ليس هناك مبرر من تعطيل مجلس النواب من قبل المسيحيين لأن الحكومة تحكم وتتألف من نصف مسيحي ونصف مسلم، وفي هذه الحالة لا بد من تغيير قانون الانتخاب ويكون هناك تمثيل حقيقي في مجلس النواب»، موضحاً أن «الحوار يجب أن يكون في مجلس النواب ولكن غالبية النواب لا تمثل الشعب اللبناني والأمور تحتاج إلى عملية جراحية وإصلاح النظام».

وأكد أن «هناك تمييزاً لمعالجة موضوع السلسلة». وتابع: «ولو كانت هناك نية بتلزييم البترول وتحويل لبنان إلى دولة بترولية تغلق ملف الديون والرواتب والاهتمام بهؤلاء الفقراء».

### القربي «روسيا اليوم»: الإرهابيون مستمررون باغتتيال ضباط الأمن

قال وزير خارجية اليمن الدكتور أبو بكر القربي أن «اليمن في مواجهة الإرهاب يعتمد في المقام الأول على قدرات القوات المسلحة التي تتحمل الجزء الأكبر في مواجهة الإرهاب، وإن ما يأتي من دعم خارجي يأتي في إطار دعم لوجيستي للقوات المسلحة في الإنتاج، وفي المحافظة على أمن اليمن واستقراره وعلى بناء اليمن جديد الذي هو الآن مطلب كل اليمنيين بعد انتهاء مؤتمر الحوار الوطني».

وأضاف: «إن القاعدة تستعمل الأساليب الإعلامية نفسها التي كانت تستعملها في أفغانستان والعراق، وقد استعملتها في مناطق أخرى لأن لديهم قدرات إعلامية والحكومة اليمنية لم تكن تريد أن تجعل من جهودها وجهود القوات المسلحة في تعقب الإرهابيين قضية إعلامية، لأننا ننظر إليها قضية وطنية تهم أمن اليمن في المقام الأول وتهم أمن المنطقة وأمن العالم. من هذا المنطلق تظهر الحكومة اليمنية للشعب عكس ما تدعيه القاعدة، أن هناك عزماً في قوات الأمن وقوات الجيش»، معتبراً أنه «غير صحيح وأنها قادرة على أن تتحرك».

وقال: «كنا نتمنى في الحقيقة على الدوام أن تستعيد عناصر القاعدة الوعي والشعور بالمواطنة والقناعة، بأن هذا العنف لا يفيد أحداً والذي يضر من هم أبناء وطنهم، وأن باتوا إلى جادة الصواب، ويدخلوا في برامج التأهيل التي تعدها الحكومة، ولكن للأسف الشديد عمليات الاغتيالات مستمرة لضباط الأمن وضباط الجيش والعمليات الحكومية التي يريدون أن يستعرضوا بها القوة فقط، ولكن لا تؤدي إلى نتائج سوى إثارة الفوضى والضجة الإعلامية، وهذا الذي دفع القوات المسلحة في نهاية الأمر إلى التدخل. كما أن المواجهات التي تحدث في اليمن ومواقف الأحزاب اليمنية والجانب المذهبي هي مواقف سياسية بامتياز».

وختم: «إن الجانب الطائفي يدخل هنا وهناك نتيجة حسابات محلية وحسابات إقليمية، ولكن نحن نأمل أن ننظر إلى ما يجري على أنه يأتي في إطار الصراع السياسي الداخلي، أما للوصول إلى السلطة أو لخلق مرحلة من عدم الاستقرار تستفيد منها بعض الأطراف».

### الزويبي «المنار»: غياب الوعي السياسي لثروات العراق يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد

أشار نائب رئيس مجلس الوزراء العراقي السابق سلام الزويبي إلى أن «المشكلة السياسية في العراق هي ذاتها، ولكن في المستقبل القريب ستوضع الأمور على طريق الحل وحتى الآن يوجد عدة مشاريع في العراق متناحرة. وهناك احتمال أن ينشق كتل شعبي - سني - كردي - مسيحي ويشكل كتلاً للمعالجة، والعراق بعد حكم البعث الذي استمر ثلاثة عقود لم يعد فيه عقيدة سياسية».

وأضاف: «لا توجد في العراق حكومة عالجت الوضع الأمني والاقتصادي بشكل جيد، الحكومة هي البرلمان والبرلمان هو الحكومة والأمور تبقى يفتانية، وكل دول العالم فيها محورين فإذا كان هناك حزب ثالث يخلخل النظرية، فكيف والعراق أكثر من 1300 حزب». ورأى أن «الديمقراطية في دول الشرق الأوسط حاكمتها الدول الإمبريالية، ولكن هذه الدول حكمتها الدكتاتوريات وانتجت صراعات متعددة طائفية ومذهبية».

وأشار إلى أن «عملية الانتخابات تحدث فيها خروقات وأخطاء، وهناك قضاء ومسار قانوني ولكن علينا أن نعترف بالواقع والجميع يعرف أن نوري المالكي يسيطر على الملف الأمني ولديه قاعدة بناها خلال فترة سلطته التي دامت 8 سنوات». ورأى أن «كل الشعب العراقي غير راض عن أعمال الحكومة أمنياً واقتصادياً، وثمة تيارات وإرهاب وكل ذلك محسوب على الحكومة وإذا جاء المالكي بالحكومة السابقة نفسها فإن الفضل سيكون أمامه». وأشار إلى أن «تسييس الجيش وإبعاده من مهامه في حماية أمن الوطن والمواطن وغير ذلك يؤدي إلى فشله، ومن الأمور التي قامت على عدم الاستقرار الأمني تدخل السياسة بالجيش، لذلك يجب إخراج الجيش من العملية السياسية، وأن لا يشارك في الانتخابات».

وأضاف: «إن المشاكسة بالعراق بدأت قبل صدور نتائج الانتخابات، وليس الخلاف على الحكومة فقط وإنما كذلك على رئيس الجمهورية، ولا يوجد مبرر لأن يتسكك الأكراد بمنصب رئيس الجمهورية وهذه نقطة يجب الوقوف عندها. الشعب الكردي جزء لا يتجزأ من العراق ولهم دور وطني كبير في العراق، ولكن العراق ابتلي بمواقف الأكراد»، متسائلاً: «لماذا العراق يعاني أكثر من أي دولة في المنطقة من الأكراد».

وأشار إلى أن «غياب الوعي السياسي الواعي والمدرك لثروات العراق، يؤدي إلى إضعاف الاقتصاد العراقي، كما أنه يعتمد على النفط فقط، أما الزراعة والصناعة مملعتان، ويجب أن يفهم الجميع أن الحكومة خدمة وليست فريسة وكسب وهذا يخلل الفساد ويكافحه». وختم: «دور أميركا في العراق وما فعلته هو وصمة عار لها ولإرثها التي كانت فاشلة ومعتمدة على العراق، لذلك فإن القوى الخارجية لا تعمر البلدان».

### معتوق «الميادين»: ليبيا أمام مشهد سياسي مرتبك

أوضح الدبلوماسي الليبي السابق عبد الحكيم معتوق أن «ليبيا اليوم أمام مشهد سياسي مرتبك ووضع اقتصادي يكاد يكون أكثر سيء»، فما حصل مؤخراً من تحركات شعبية وعسكرية هو تعبير حقيقي عن إرادة الحراك الوطني التي لها أكثر من ستة تطالب المؤتمر العام أن يسلم مقاليد الأمور إلى جهة أخرى على خلفية أن الوعاء الزمني وفقاً لإعلان الدستور قد انتهى، إضافة إلى أن الحالة الليبية وهذا التحرك الذي يقوده لواء في الجيش الليبي يأتي منسجماً بشكل كبير مع مطلب غالبية الليبيين. فهؤلاء الضباط الذين اجتمعوا وقرروا أن يتخذوا هذا الإجراء الوطني بقيادة اللواء خليفة ختمت قد شعروا بأن الخطر قد وصل إليهم، خصوصاً أن عدد الضباط الذين اغتيلوا خلال العامين الماضيين بلغ أكثر من 530 ضابطاً».

وأضاف معتوق: «إن القائمين على الحكومة الليبية الآن يتحدثون عن الشرعية ولكنهم لم يشرعوا أي قانون أو أي دستور لمصلحة الليبيين، ولم يصونوا الحريات ولم يحافظوا على حقوق الإنسان ولم يحققوا الدم الليبي، لذلك فإن ما قام به هؤلاء الضباط هو حراك من أجل تصحيح مسار ما يحدث في ليبيا». وتابع: «إن المجتمع الدولي تحول إلى مراقب وهو الذي تدخل في ليبيا عبر ذراعه العسكرية حلف الناتو، لكي يسقط نظام معمر القذافي بتهمة دخوله إلى بنغازي وأنه يبطش باهاليها مع العلم أن القذافي لم يقم بهذا العمل أبداً، واليوم نحن أمام فعل حقيقي لهذه الجرائم على الأرض، فثلاث سنوات من القتل والتشريد والاختلاف والإغتناب، والغرب لم يحرك ساكناً فلم يعد بالإمكان الانتظار لحظة واحدة من دون عمل ضد هؤلاء القتلة».

وختم معتوق: «إن المؤتمر العام الذي أصبح عمره أكثر من سنتين لم يحقق شيئاً لليبيين، وأدعو هذا المؤتمر العام لأن يجتمع ويدعو إلى عودة المهجرين والنازحين إلى ديارهم ويلغي قانون العزل السياسي ويطلق سراح معتقلي الرأي الذين تمتلئ بهم سجون المجموعات المسلحة، وهي سجون سرية باعتراف وزارة العدل، إضافة إلى تشريع قانون لمكافحة الإرهاب حتى نعرف من هو الجاني في هذه الفوضى العارمة».

### شعبان «الميادين»: فوز المالكي يمكنه من تشكيل حكومة غالبية قوية

أوضح الأكاديمي العراقي عبد الحسين شعبان أن «النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات العراقية لم تكن مفاجئة، وبحصول المالكي على 94 مقعداً في البرلمان العراقي سيتمكن من خلال تحالفه مع قوى أخرى بأن يشكل وزارة وفقاً للأطروحة التي جاء بها، وهي حكومة غالبية قوية تستطيع أن تتخذ قرارات، وبالتالي يمكن أن تؤدي إلى كسر الجمود السياسي الذي مرت به العملية السياسية خلال الفترة الماضية».

وأضاف شعبان: «هناك قوى عدة ستكون مهيةاً للتحالف معه، إضافة إلى كتلة التحالف الكردستاني سواء بكاملها أو من خلال أطراف أساسية منها». أما ما يتعلق بتأثير الميزان الخارجي على تحالف الحكومة العراقية المقبلة أوضح شعبان: «لا شك بأن التأثير الإقليمي سيكون قوياً وكبيراً وربما هو أقوى من انتخابات عام 2010 ولكن بلا أدنى شك أن النتائج التي أحرزت وأعلنت سيكون لها الأثر الأكبر في تشكيل الحكومة المقبلة».

وتابع: «المالكي كان واضحاً في ثلاث مسائل على أقل تقدير، المسألة الأولى هي إقامة حكومة غالبية سياسية وكسر المحاصصة التي بقيت تحيط بالعملية السياسية بكل أبعادها مما أدى إلى جمود العملية السياسية، والمسألة الثانية هي استعادة هيبة الدول وهذه مسألة كان قد طرحها منذ وقت سابق، والمسألة الثالثة هي استعادة العلاقة بين الدولة الاتحادية والإقليم على أسس جديدة واتجاه واضح. فهذه المسائل ستكون برنامج عمل للمالكي في الفترة المقبلة».

وحول مصير منصب رئيس الجمهورية في حال إذا ما حصل تحالف بين المالكي والأكراد قال شعبان: «إن هذه المسألة ستبقى قابلة للشد والشد بين الأكراد من جهة الذين يعتبرون أن هذا الموقع هو تقليد، وبين العرب السنة الذين لا يريدون الاستمرار في هذا التقليد كي لا يصبح الأمر الواقع واقعاً مفروضاً عليهم، وبالتالي لا بد من المداورات في هذا المنصب إضافة إلى منصب وزير الخارجية الذي سيكون محطاً للنقاشات أيضاً. فتوازن القوى هو الذي سيحدد هذا الأمر بحسب طبيعة الاتفاق الذي سيحصل». وعما إذا سيحصل اتفاق بين المالكي والأكراد، قال: «إن مشكلة كركوك هي مشكلة تكاد تكون مستعصية، وهي مستمرة منذ عام 1970 وحتى الآن ولا أفن أن بإمكان الأطراف في ظل الأجواء السائدة حل هذه المشكلة، لا وفقاً للمادة 140 ولا غيرها فالمر سيبقي متصلاً ومتواصلًا باعتباريات كثيرة. أما موضوع النفط فهو يحتاج إلى تشريع قانون جديد يضمن وجود النفط واعتباره ثروة وطنية عراقية وليس محصوراً بإقليم أو منطقة معينة داخل العراق».